

اباه و لير اهل حريم من سواد المؤمنين وهو قول اكثر الفقهاء المتكلمين وقالوا
هو وساق عصاة و توارثهم من ابدن و تحكم لهم باحكامهم
في هذا قال محمد بن الا عادة على من صلى عليهم قال وهو قول جميع
اصحاب مالك و ابن كنانة و اشهب قال كند مسلم و ذنبه لم يخرج من الايام
واضطرب اخرون في ذلك و وقعوا عن القول بالتكبير و ضده و اختلفوا
فقول مالك في ذلك و توفيقه عن عادة الصلاة خلفهم منه و قد عرفت
ذهابنا فوايضا يكره ما رواه المتقدمين و الحق و قالوا انها من المعروضات
اذا التزم لم يترجم باسم الكفر و انما قالوا في لا يورث كلفته **واضطرب**
قوله في الصلاة على من اضطرب قولنا ما ماله من الله بن استحقاقه و بعض
كلامه من على ان من كثره بالتالي لا يحل سائرهم و لا الاذ بان يحرم
ولا الصلاة على ميتهم و تحتمل في يوم ارضهم على اختلاف في ميراث الموتى
وقال ايضا ان يترك منهم و يرثهم من المشركين و لا يورثهم من المسلمين
فكش ميله الى تركه التكبير بالماء **وكذا اضطرب** فيه فوجد شيخه
الحلبي الا شرعي و اكثر قوله ترك التكبير وان الكفر فضلة واحدة
وهو الجدل الموجود الهادي تعالى و قال مرة من اغتعد ان الله تعالى
جسد و الجسم او بعض من يشاه في الطرق فليس بخارف به و هو كافر ويشل
هذا ذهب ابو الكافي فاجاب عنه ابى محمد عبد الحق وكان سأل عن المسئلة
فاجاب عنه بان الخطيئة فيها يصعب لان ادخال الكافر في الصلاة او اخرج
مسلم عنها عظيم فالتين **وقال علي بن** ما من المتحقق الذي يجب
الاعتزال من التكبير في اهل النساويل فان استنبا حذوا ما المصلين المتحقق
خطر الخطيئة في ترك الصلوات من الخطيئة في سفك حجة من مريم
واحد و قد قال شيخه الصلاة و التلاوة فانها لو كانت تجوز في الصلاة
عصوا في دعاءهم و قالوا لا يجزئها و حسبها من على انه تعالى في العصة
منعها عن ارباع الشهادة و لا تزعم و تجميعها خلافا لاجتماع ولا تابع
من شرع و لا قياس عليه فالفاظ الاحاديث الواردة فالكلام من جهة

التساويل

التساويل فاجابها في التصريح بكفر الضمير به و قوله لاسم لهم لشرقا اسلام
و تسمية الزانية بالشرك و اطلاق الكفر و كذا في الجواهر وغيرهم
من اهل الامم و ما تقدمت عنهما من يقول بالتكبير و توجبها الاخرى عنها
بانه قد ورد في هذه الالفاظ في الحديث في الكفر على طريق التثنية
و كونه و التكبير و اشراك دون اشراك و قد ورد في الحديث في الايمان و
العدل و الزوج و غير معصية و ان كان احتمالا لا يثبت في لا يتطوع
على احد ما الا بدليل قاطع لانه قال في الجواهر من شره في قوله
صنعتا الكفار و قال هو شريك في قتله بم القاتل طوي لم تعلم او قتله و
فاذا وجد مؤمرا فانتله هو و قول عاد و طاهر هذا الكفر اسما
مع تشبيههم بهما فيجمع به من يرى تكفيرهم فيقول له الاخذ
بما ذكره من قولهم اخروهم على المشركين و يخيم عليهم بديلة من
الحديث نفسه يتناولون اهلا لا تلامر فقتلهم ههنا حقا الاكذب
و ذكر عاد تشبيهه للمقتل و حمله لا لا يقتل و ليس كل من حكم بقتله
يحكم بكفره و قيل ايضا بقوله خالد في الحديث و على ضرب عتقه
يرسول الله تعالى لعله يقتل فان احتجوا بقوله عليه الصلاة والسلام
يتركون القتل لا يجازوننا جرهم فاجعلوا الايمان لم يدخل قولهم
و كذا في قوله لم يورث قول من الذين مروا منهم من الوصية شرا يورث
اليه حتى يعو السهم على ذوقه و يعطوه سبيل القرى و الذمير له على
انه لم يتناق من الاسلام بشي اياها الا هو و ان تعني لا يجازون
و جازهم لا يفرمون معاينة يتألمونهم و لا تشرح له صدورهم
ولا تحل له جوارحهم و عارضهم بقوله و يتألمون في قوله و هذا
يقضي التناق في قوله و ان احتجوا بقوله في قوله في قوله
الحديث كتمت و شولا و صلوات الله عليهم و في قوله في قوله
الادوية و تزيين من هذه الامور و قد ورد في قوله في قوله في قوله
اللفظ الجاهل الاخذ بان العبارة بانى لا تقتضي نفيها بل هو من

الرباب